

26 March 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة ١٢٨٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد تريونو ويويو..... (إندونيسيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-04714 270515 280515



* 1 5 0 4 7 1 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة ١٢٨٤ لمؤتمر نزع السلاح. وأود قبل أن نبدأ أن أدعوكم إلى النظر في طلب قدمته دولة غير عضو في مؤتمر نزع السلاح للمشاركة في عملنا خلال دورة عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى الطلبات التي وافقنا عليها الشهر الماضي، تلقت الأمانة طلباً من بروني دار السلام. وهذا الطلب معروض عليكم الآن في الوثيقة CD/WP.575/Add.5، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة قبل الساعة الرابعة بعد ظهر أمس، الموافق ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وستعرض عليكم جميع الطلبات التي قدمتها دول غير أطراف بعد ذلك التاريخ لكي تنظروا فيها وتتخذوا قراراً بشأنها في الجلسة العامة المقبلة. هل هناك أي تعليقات على هذا الطلب؟ بما أنه لا توجد تعليقات، أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة بروني دار السلام إلى المشاركة في عملنا، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تخصص هذه الدورة، حسبما أعلن في الجلسة العامة السابقة، للنظر في أحد بنود جدول أعمال المؤتمر الأساسية، وهو "التخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". وعلى غرار الثلاث دورات السابقة، لن أفرض أي هيكل معين لإجراء مناقشتنا بشأن هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، يمكن لأي وفد أن يثير أي موضوع آخر من مواضيع نزع السلاح الأخرى لا يتعلق تحديداً بالمناقشة الرئيسية لهذا اليوم. ومن هذا المنطلق، أود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين المعروضة عليكم. وثمة مندوبون عديدون يودون أخذ الكلمة بشأن هذا البند. وأول من في قائمتي هو ممثل أيرلندا الذي يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان التالية هذا البيان: ألبانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكرواتيا.

وينص القرار المضمّن في الوثيقة CD/1864 وفي خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ على ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، بوصفها إحدى المسائل المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لإجراء مناقشة موضوعية بشأنها.

ويساهم الاتحاد الأوروبي في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع وتهيئة الظروف من أجل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعترف بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية قاطعة وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعزز الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويمكنها أن تؤدي دوراً مهماً: فيمكنها أن تشكل حافزاً للتخلي عن حيازة أسلحة الدمار الشامل، وأن تكون رادعاً عن

حيازتها. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتشجيع مواصلة النظر في الضمانات الأمنية، ويرحب بكل التعديلات ذات الصلة في مواقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أن الضمانات الأمنية القائمة لا تزال تشكل أهمية كبيرة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وهي منصوص عليها في البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات التي تنشئ المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والبيانات الانفرادية التي أدلت بها كل دولة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). إن تلك الضمانات الأمنية، التي تعزز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، تستجيب للمصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة على أساس ترتيبات جرى التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة إلى الأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩، تعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي وهي وسيلة لتعزيز نزع السلاح النووي والاستقرار والثقة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تؤكد من جديد، في المحافل المناسبة، الضمانات الأمنية القائمة على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن ٩٨٤، وأن توفّق وتصدّق على البروتوكولات ذات الصلة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تعدّ على إثر إجراء المشاورات اللازمة وفقاً للمبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، نأمل أن يوفّق في أقرب وقت ممكن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية.

وقدّم الاتحاد الأوروبي الدعم فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة بليندايا وإنشاء المفوضية الأفريقية للطاقة النووية وعملها. وما زلنا نعمل على تحديد الصكوك والوسائل الكفيلة بدعم المفوضية، بحسب الاحتياجات من المساعدة الملموسة التي يتم تحديدها.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بأن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية. وأدان الاتحاد الأوروبي بشدة التجربة الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويشكل انتهاكاً واضحاً للقرار ذي الصلة الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ونأسف

لتأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في عام ٢٠١٢، وفقاً لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونحن نؤيد تماماً التحضيرات الجارية من أجل نجاح المؤتمر بمشاركة جميع الدول في المنطقة والجهود التي يبذلها الميسر، السفير لايفاف، من أجل تحقيق هذا الغرض. ونأمل أن يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوس على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير إيران، السيد سجادي.

السيد سجادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني أن أرى إندونيسيا تتأخر هذه الهيئة الموقرة بكفاءة بالغة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

ويتبين من تاريخ التطورات المتعلقة بضمانات الأمن السلبية أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية. وقد كانت ضمانات الأمن السلبية العنصر الرئيسي في المجموعة التي ساعدت على إبرام النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقررت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انطلاقاً من إدراكها بالطابع التمييزي لهذه المعاهدة، مدركة أنها لن تكون هدفاً لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتتوقف مصداقية نظام عدم الانتشار على مدى وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بوعودها بوصفها أكثر المستفيدين من هذا النظام العالمي. وقد قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بعض الإعلانات الانفرادية. ورهناً بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإعلاناتها التزاماً كاملاً، تظل هذه الضمانات جزئية وتفسيرية ومحدودة، ولا تضع أي عبء قانوني على الدول الحائزة للأسلحة النووية، ما يعني أنها لا تمثل ضمانات ذات مصداقية.

وفي سياق التطورات الأخيرة، تخل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إخلالاً كاملاً بهذه الالتزامات وتحدد على نحو صارخ صراحةً وضمناً الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن التطورات الأخيرة لا تفضي على الإطلاق إلى تحقيق الهدف المتمثل في ضمانات الأمن السلبية، وتشير المقاومة التي يواجهها بدء التفاوض بشأن هذه المسألة إلى احتمال استخدام الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن تقاطع الدول الحائزة للأسلحة النووية المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي ناقش فيه ممثلو ١٢٧ بلداً والعديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية على البشرية وكوكبنا في حالة الاستخدام المتعمد أو العارض للأسلحة النووية، وقد كان ذلك نكسة فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية ويبرهن أن التهديد باستعمال الأسلحة النووية هو تهديد حقيقي. إن هذا التصرف هو مثال واضح على رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لبدء مفاوضات بشأن

ضمانات الأمن السلبية. ولن تنشأ من ضمانات الأمن السلبية أي صعوبات تقنية أو تقدم مبررات للجوء إلى الصعوبات التقنية. وقد شهد المؤتمر مقترحاً تمثل في معاهدة من جملة واحدة. وفي الواقع، لو كانت هناك إرادة السياسية ونزاهة، لكانت هذه المفاوضات بسيطة جداً وكانت ستوصل إلى نتائج ملموسة منذ سنوات عديدة. ومن المؤسف أنه بعد أكثر من ٣٣ عاماً من عرض هذه المسألة على المؤتمر، فإن ضمانات الأمن السلبية لا تزال بعيدة المنال.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يلزم الصمت إزاء التهديدات الناشئة من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أعلن عنها رسمياً مراراً وتكراراً كبار المسؤولين في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتمثل هذه التهديدات انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية استخدام هذه الأسلحة، والمجموعة الخاصة بإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديداتها، وهي تهديدات لا يمكن السكوت عليها أكثر من ذلك. وينبغي ألا ننتظر انتشار هذه الأسلحة لكي نتحرك. وعلى ما يبدو أن هذه السياسات والممارسات لم تستفد من كارثتي هيروشيما وناغازاكي والآثار الإنسانية الخطيرة واستخدام الأسلحة النووية. وهكذا، ينبغي إدانة هذه الأنواع من التهديدات غير الإنسانية وعدم التغاضي عنها أو تكرارها بعد الآن.

ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، ومن الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى جميع الدول في هذه المناطق ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. ونحن نرفض الحجج القائلة بأن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إن الإصرار على حجج واهية من هذا القبيل يعرض مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للخطر. وبوصفنا أول من بادر إلى الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فقد أيدنا بشدة منذ عام ١٩٧٤ التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولكن، بالنظر إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تمارس أعلى درجات الازدواجية في المعايير والتمييز في مكافأتها بسخاء الدولة غير الطرف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وتدليلها، وفي الوقت نفسه تمارس أعلى مستوى من الضغط والتهديد ضد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فثمة ما يدعو إلى القلق بسبب عدم ممارسة ضغط لتحريك العقبة الوحيدة أمام إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المنطقة، التي هي غير طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في اتجاه إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وفي الواقع، فإن هذا التمييز المشين ضد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يجعل من الدولة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط حالة خاصة فوق أي قواعد ولوائح دولية.

وما زلنا مقتنعين بأن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها من خلال تدابير شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. وفي انتظار تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ملزمة قانوناً وذات مصداقية وفعالة بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وبالتالي، ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي، على سبيل الأولوية، إلى وضع صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن لفائدة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونقترح أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة خاصة للتفاوض بشأن مشروع صك ملزم قانوناً بشأن عدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية وتقديم ضمانات أمنية غير مشروطة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سجادى على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل اليابان، السيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أنتهز هذه الفرصة لأشير بإيجاز إلى موقف اليابان بشأن موضوع اليوم، وهو ضمانات الأمن السلبية.

تؤيد اليابان بشكل أساسي مفهوم ضمانات الأمن السلبية. وظل هذا الموقف ثابتاً لم يتغير منذ توقيعنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠، عندما أديننا ببيان رسمي يؤكد أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحد من الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية. وينبغي أن ندرك، في هذا الصدد، أن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من دور الأسلحة النووية.

إن ضمانات الأمن السلبية هي من بين المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبين لبقية العالم مصداقية تعهداتها القائمة بشأن الضمانات الأمنية السلبية، وأن توفر ضمانات أقوى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي منح هذه الضمانات إلا إذا كانت الدولة المتلقية تمثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع مراعاة التحديات التي تواجه سلام المجتمع الدولي وأمنه. وفي هذا الصدد، نشيد بالضمانات المعززة التي وعدت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفاءً بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي.

ونعتقد أيضاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، عند الاقتضاء، يمثل خطوة عملية نحو تشجيع وضع ضمانات أمنية ملزمة قانوناً وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تأمل اليابان بشدة أن يدخل البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا حيز النفاذ في أقرب وقت. وقد أنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية أيضاً في مناطق أخرى، مثل جنوب المحيط الهادئ وأفريقيا وآسيا الوسطى. وتناشد اليابان جميع الأطراف المعنية العمل معاً بصورة بناءة بغية التعجيل ببدء نفاذ البروتوكولات الخاصة بكل منطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه. والآن أدعو سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة كيندي إلى أخذ الكلمة.

السيدة كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أنتهز هذه المناسبة لأتحدث عن موضوع الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

تسلم الولايات المتحدة الأمريكية بالأهمية التي يوليها العديد من البلدان إلى الضمانات الأمنية. وقدمت حكومتي هذه الضمانات إلى الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية، والتي لاتزال تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وقد أصدرت الولايات المتحدة ضمان الأمن السليبي لأول مرة في عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك الحين، تم تحديثه في عام ١٩٩٥، تلي ذلك تنقيحه وتعزيزه مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في إطار استعراض الوضع النووي. إن الصياغة الحالية جاءت عقب تقييم شامل لسياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها فيما يخص الردع النووي ووضعه. وبموجب هذه الصيغة، أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تستخدم أسلحة نووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفاءً لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي.

إن الصياغة الأخيرة للضمان الذي قدمناه تعزز ضمانات الأمن السلبية في الأمد البعيد بطرق عديدة. فمن حيث السياسة العامة، ينطبق الضمان الذي قدمته الولايات المتحدة على أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنقيد بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وهذا يدل على أن هناك منفعة أمنية واضحة لكل من يتقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويمتثل امتثالاً تاماً لها.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، في سياق تعزيز الضمان، في استعراض وضعها النووي لعام ٢٠١٠ أن أي دولة مؤهلة للاستفادة من الضمان تستخدم الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها وشركائها ستواجه احتمال رد عسكري تقليدي مدمر.

إن هذا الضمان الأمني السليبي هو أحد الفوائد التي تجنيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأنها أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولأنها تفني بالتزاماتها بعدم

الانتشار. ولكن حتى بالنسبة للدول التي لا تستوفي معايير هذا الضمان، فقد أوضح استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الأمم أن تمتد إلى الأبد الـ ٦٨ سنة تقريباً من عدم استعمال الأسلحة النووية. وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية تماماً الآثار المترتبة من استخدام الأسلحة النووية وسوف تواصل إعطاء الأولوية القصوى للعمل من أجل تفادي هذه النتيجة. وكان للرئيس الأسبق رونالد ريغان الحق عندما اعترف في عام ١٩٨٤ بأنه "لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ولا يجب خوضها". وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدمر بالفعل ٨٧ في المائة من ترسانتها النووية، وستواصل القيام بدورها في الاحتفاظ بما حققته فيما يخص عدم استخدام الأسلحة النووية، وفي الوصول بنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد ثبت أن اتباع نهج عملي يقوم على خطوات تدريجية، على النحو الذي حدده الرئيس أوباما في خطابه الذي ألقاه في براغ في عام ٢٠٠٩، هو أنجع الوسائل الكفيلة بتعزيز الاستقرار والحد من الخطر النووي وتعزيز أهداف نزع السلاح المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن بين هذه الخطوات التدريجية التي اتخذت، كما لوحظ في استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠، الحد من دور الأسلحة النووية إلى حد كبير في الاستراتيجية الوطنية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة في العقود الأخيرة. ويمكن، بل ينبغي، اتخاذ المزيد من الخطوات. إن الدور الأساسي الذي تضطلع به الأسلحة النووية الأمريكية، والذي سيستمر طالما وجدت الأسلحة النووية في أنحاء العالم، هو ردع أي هجوم نووي على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها. وستواصل العمل من أجل تهيئة الظروف التي تساعد في أن تعتمد على نحو مأمون سياسة دولية تسمح بأن يكون الغرض الوحيد من الأسلحة النووية هو ردع الهجمات النووية.

وثمة خطوة عملية أخرى يمكن اتخاذها هنا في مؤتمر نزع السلاح. وما فتئنا نسعى إلى اتخاذ الخطوة المنطقية التالية والأساسية نحو تحقيق هدف الإزالة الشاملة للأسلحة النووية من خلال الشروع في مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن نأسف لأن هذا لم يحدث، ولكن سنواصل جهودنا مع الشركاء من أجل المضي إلى الأمام.

وتشمل الخطوات العملية أيضاً إبرام "معاهدة ستارت الجديدة" بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وشهد شهر شباط/فبراير بداية السنة الثالثة لدخول المعاهدة حيز التنفيذ، ويجري الآن تنفيذها بنجاح. وفضلاً عن ذلك، تواصل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الانخراط في حوار ثنائي لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي وزيادة الشفافية على أساس متبادل.

وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى عقد اجتماع رابع في جنيف في يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل، يستضيفه الاتحاد الروسي، حيث

سنواصل العمل من أجل الوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى اختراق مجالات جديدة من خلال المناقشات بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وما يرتبط بهما من تحديات متعلقة بالتحقق.

كما تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية تأييداً شديداً وضع معاهدات بشأن مناطق خالية من الأسلحة النووية تصاغ على النحو المناسب، ويمثل لها امتثالاً كاملاً وتعتمد وفقاً لمبادئ توجيهية مقبولة دولياً. وهي تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في المناطق التي تعتمدها، وتعدّ تكملة مهمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي، فضلاً عن أنها تعزز تعزيزاً كبيراً النظام العالمي لعدم الانتشار.

وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤيد وضع معاهدة عالمية تحظر استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، نحن على استعداد لمواصلة النظر في توفير ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً في سياق معاهدات محددة بشأن مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتساعدنا هذه السياسة في النظر في مثل هذا الالتزام القانوني في كل منطقة على حدة.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من أجل الإسهام في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وإنجاحها. وقد حضرنا اجتماعات الدول الأعضاء في المعاهدات بشأن مناطق خالية من الأسلحة النووية بصفة مراقب، وفي عام ٢٠١٢، شاركنا في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لمعاهدة تلاتيلوككو، أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي سبقت حتى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووفاءً بالوعد الذي قطعتة وزيرة الخارجية آنذاك، السيدة كلينتون، في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، قدمنا إلى مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدي بليندايا وراوتونغا - المنطقتان الخاليتان من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ - التماساً لمشورته وموافقتة على التصديق عليها. ونحن شاركنا أيضاً مع الأطراف في معاهدي بانكوك وسيميبالاتينسك - المنطقتان الخاليتان من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى - في محاولة للتوصل إلى حل لمسائل ظلت عالقة منذ أمد بعيد، من شأنه أن يسمح لنا بالتوقيع على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بهذه المعاهدات.

وقد أعلننا نحن وشركاؤنا من بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مؤتمر قمة شرق آسيا في عام ٢٠١١ أن المفاوضات بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك قد توصلت إلى نتيجة ناجحة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية والأعضاء الآخرين في مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين ما زالوا على استعداد لتوقيع البروتوكول. كما نعمل مع الأطراف المعنية على تهيئة الظروف التي يمكن أن تساعدنا على توقيع البروتوكول ذي الصلة الملحق بالمعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

ويسر الولايات المتحدة الأمريكية أن أصدرت مجموعة الدول الخمس ومنغوليا في عام ٢٠١٢ إعلانات متزامنة فيما يخص وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وبهذا تتكامل الجهود التي ظلت تبذلها مجموعة الدول الخمس ومنغوليات والولايات المتحدة منذ سنوات عديدة، وقد تم الترحيب بها في قرار اتخذ بتوافق الآراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتشارك الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونحن على استعداد للمساعدة في تيسير المناقشات التي ستجرى بين دول المنطقة في مؤتمر هلسنكي المقترح. ونحن نؤيد هذا الهدف، مع التسليم بأنه لا يمكن فرض الولاية بشأن هذه المنطقة من الخارج أو من دون موافقة جميع الدول المعنية؛ بل يجب أن تنبع من داخل المنطقة. ونأسف لأنه لم يتسن عقد مؤتمر هلسنكي في عام ٢٠١٢، بيد أن التزامنا بالعمل مع شركائنا ودول المنطقة من أجل تهيئة الظروف لحوار ناجح يظل قوياً كما كان دوماً.

السيد الرئيس، نقدر إتاحة هذه الفرصة لنا لكي نتبادل آراءنا مرة أخرى بشأن ضمانات الأمن السلبية، والمناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، والخطوات العملية التي نتخذها للمساعدة على منع استعمال الأسلحة النووية إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة كيندي على بيانها. والآن أعطي الكلمة للسيد واي، سفير ميانمار.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار.

السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم بصفتمكم عضواً في رابطة آسيان على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، في هذه المرحلة التي يعبر فيها منعطفاً حرجاً. ونحن على اقتناع بأنه تحت قيادتكم المقتدرة ستسفر مداولاتنا في هذه الهيئة الموقرة عن نتيجة مثمرة.

لا يزال نزع السلاح النووي أولوية قصوى في برنامج عمل رابطة آسيان فيما يخص نزع السلاح، ونلتزم بمواصلة بذل جهودنا للتوصل إلى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ونكرر الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل على النحو المبين في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، ولا سيما خطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي.

وفي إطار تعزيز جهودنا العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تشدد رابطة آسيان على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لا توجد بها بعد هذه المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تتطلع الرابطة إلى عقد مؤتمر الشرق الأوسط بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

وقد فُتح باب التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بانكوك باعتبارها عنصراً أساسياً في الإعلان المتعلق بمنطقة السلام والحرية والحياد، وهو الإعلان الذي تم التوقيع عليه في كوالالمبور في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بغية المساهمة في توطيد أمن الدول القائمة بالمنطقة وتعزيز السلم والأمن الدوليين ككل.

وما زلنا نرى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات تاتيلولكو وراوتونغا وبانكوك وبليندانا وسيمبيلالينسك، فضلاً عن مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية، تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز نظامي نزع السلاح النووي العالمي وعدم الانتشار.

ونشدد على أهمية الحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن التهديد بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ونشدد أيضاً على أهمية التنفيذ الكامل لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح سعياً لتحقيق السلام والأمن والازدهار في المنطقة.

ونخطط علماً بالتقدم المحرز في المفاوضات بين رابطة آسيان والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك. وتتطلع إلى التوقيع على البروتوكول والوثائق ذات الصلة دون تحفظات في أقرب وقت ممكن.

ونود أن نشدد على أنه من الضروري أيضاً، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد جميع الدول القائمة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ونود أيضاً أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء أثر التجربة الجوفية للأسلحة النووية التي أجرتها في الآونة الأخيرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السلام والاستقرار في المنطقة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء التام بالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، والتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ونحن إذ نفعل ذلك نود أن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية والتعجيل باستئناف المحادثات السادسة.

وتسعى الدول الأعضاء في رابطة آسيان، بوصفها دولاً أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بانكوك إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح الكامل في العالم عامةً وفي جنوب شرق آسيا خاصةً.

وفي الختام، تشدد رابطة آسيان أيضاً على ضرورة مضاعفة جهودنا لبلوغ هدف نزع السلاح العام والكامل، مع إعطاء اهتمام خاص إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير واي على البيان الذي أدلى به. والآن أعطي الكلمة للسيد تيلوبيردي، سفير كازاخستان.

السيد تيلوبيردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤمن كازاخستان إيماناً راسخاً بأن القضاء التام على جميع الترسانات النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأن من الأولويات القصوى لوفد بلدي شروع المؤتمر في مفاوضات متعددة الأطراف بحسن نية بشأن وضع تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ونزع السلاح النووي.

وينظر حالياً بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم إلى أن استحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو استخدامها لا يتفق مع القانون الإنساني الدولي. وأكد المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية على إمكانات النهج الإنسانية في هذا الجانب.

وفي انتظار الإزالة التامة للأسلحة النووية، تعتقد كازاخستان أن تقنين ضمانات الأمن النووي في صيغة عالمية ملزمة قانوناً هو هدف مبرر تبريراً تاماً. إن الدول التي اختارت التخلي عن الخيارات النووية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية تتمتع بحق مشروع في عدم التعرض لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وعلى ما يبدو أن جميع الترتيبات القائمة والإعلانات السياسية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، هي تدابير جزئية، حيث إنها لا تنشئ التزاماً بموجب القانون الدولي، وتخضع لشروط وتحفظات شتى. وبالتالي، فإن إعداد وثيقة واضحة وموثوق بها ومتفاوض عليها بشكل غير مشروط ومتعددة الأطراف وملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية أمر ضروري، وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن نبدي إرادة سياسية حقيقية من خلال الشروع في محادثات موضوعية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول كل منطقة، مع مراعاة أحكام الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، هو بالتأكيد خطوة إيجابية نحو إقامة عالم أكثر أمناً. وينبغي الاعتراف به على نطاق أوسع باعتباره إحدى السبل العملية لمعالجة هذا الهدف. بيد أن إنشاء هذه المناطق

ليس غاية في حد ذاته، ونظراً للقيود الجغرافية، لا يمكن أن تحل هذه الضمانات محل اتفاقات عالمية ملزمة قانوناً. فهي أداة إضافية تستخدم لمنع انتشار الأسلحة النووية بالنظر إلى الحقائق الدولية الراهنة. وبالتالي، ينبغي تشجيع هذا النوع من المبادرات بتقديم ضمانات غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وعلى الرغم من أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي الآن أكثر من نصف العالم، فإن معظم بروتوكولات ضمانات الأمن السلبية لا تزال قيد التفاوض أو لم يصدق عليها بعد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وترى كازاخستان وغيرها من دول آسيا الوسطى في معاهدة سيميپالاتنسك فرصة لتعزيز السلم والأمن الدوليين في منطقة هشة جداً تزدخر باحتمالات نشوب الصراعات والتحديات، وفرصة لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به. وهذا هو أحد الأسباب العديدة التي تجعلنا نولي أولوية إلى إضفاء طابع مؤسسي عليها. ونأمل أن تكفل إمكانية وفعالية المعاهدة عن طريق المشاورات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩.

ولهذا العام حصته من التحديات أيضاً. والتحدي الرئيسي بين هذه التحديات هو الحاجة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. وتدلل القرارات التي اعتمدها منظمة التعاون الإسلامي إبان رئاسة كازاخستان، والوثائق التي اعتمدت لاحقاً بحماس، على حسن نية الدول الأعضاء واستعدادها للمشاورة المكثفة. وفي هذا السياق، فإننا نتشاطر تماماً رأي الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قال في وقت سابق من هذا العام، إننا لم نفقد الفرصة للمضي قدماً بهذه المبادرة، على الرغم من أننا لم نلتزم بالموعد النهائي.

وفي ختام كلمتي، السيد الرئيس، أود أن أؤكد لكم أن كازاخستان تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الوفود من أجل استكشاف سبل استئناف المفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية للمؤتمر، بما في ذلك ضمانات الأمن السلبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير تيليوبيدي على بيانه. وأدعو الآن ممثل الجزائر، السيد خليف، إلى أخذ الكلمة.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسر الوفد الجزائري أن يشارك في النقاش بشأن ضمانات الأمن السلبية، ويود أن يؤكد مجدداً على الجوانب التالية بشأن موقفه من المسألة.

أولاً، ينبغي التأكيد على أن فعالية الضمانات من استعمال الأسلحة النووية تكمن في القضاء عليها تماماً على نحو يمكن التحقق منه وشفاف ونهائي، تمثيلاً مع أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات التي جرى التعهد بها في هذا الصدد.

إن مسألة ضمانات الأمن السلبية ليست بالجديدة. فقد كانت في صميم المناقشات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أبرمت في الستينات من القرن الماضي. وقد كانت موضوع العديد من الالتزامات في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وينبغي التذكير أنه بموجب الفقرة ٨ من المقرر ٢ الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتبديدها لعام ١٩٩٥، فيما يتعلق بمبادئ عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وأهدافهما، وافقت الدول الأطراف في المعاهدة على اعتماد تدابير وأحكام أخرى لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. واستناداً إلى هذا الالتزام الرسمي، يمكن أن تتخذ هذه الأحكام شكل صك دولي ملزم قانوناً.

وقد ظلت ضمانات الأمن السلبية مدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وطلب في الوثيقة الختامية لتلك الدورة من الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة جهودها الرامية إلى وضع ترتيبات فعالة مناسبة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة في قرارها ٢٩/٦٧ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، المتسق مع القرارات السابقة التي اعتمدت منذ عام ١٩٩٠، تعيد تأكيد ضرورة الملحة للتوصل بشكل عاجل إلى اتفاق بشأن ترتيبات فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولهذا الغرض، تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يواصل بنشاط مفاوضاته المكثفة للتوصل بشكل عاجل إلى اتفاق وعقد اتفاقات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وللأسف، فإن جميع الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تحقق نتائج تتناسب مع توقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بسبب سياسات الردع التي تعتمد عليها القوى النووية.

وتولي الجزائر أهمية قصوى لمسألة ضمانات الأمن السلبية باعتبارها عنصراً حيوياً من عناصر الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وللدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في الحصول على ضمانات أمن سلبية موثوقة وفعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وفي الواقع، يقتصر الهدف من هذه التدابير على معالجة الاختلال الأمني الكامن في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تكفل بصورة عادلة أمن الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك الدول غير المشمولة بالمظلة النووية. وينبغي أن تطبق هذه التدابير مبدأ كفالة الأمن غير المنقوص للجميع.

وتعتقد الجزائر، إلى جانب سائر الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، ضرورة تدوين هذه التدابير في صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لكي تكون فعالة وذات مصداقية. أن من شأن ترتيبات من هذا القبيل أن تعزز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وأن تزيد في الوقت نفسه من تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ككل.

ونلاحظ مع الارتياح التزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن تعزيز الضمانات؛ ونلاحظ مع الارتياح أيضاً الالتزامات التي تعهدت بها القوة النووية الأخرى. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أن آثار نظام الضمانات الحالي محدودة لأنها تعتمد على الضمانات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨)، والإعلانات الانفرادية لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ وعلى تلك الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥).

وتنص البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية على التدابير القانونية ذات الصلة. إن هذه التدابير، وإن كانت مهمة، لا تلبي الاحتياجات الأمنية الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا تعد التدابير الانفرادية التزامات ملزمة قانوناً كما أنها تخضع لشروط.

وتخضع الضمانات المقدمة فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية هي الأخرى لشروط. وعلاوة على ذلك، فإن وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يغطي جميع أنحاء العالم، ولا سيما المناطق التي تشهد توتراً شديداً. ويعد الشرق الأوسط نموذجاً مثالياً لهذه المناطق.

ويغتنم الوفد الجزائري هذه الفرصة مرة أخرى ليعرب عن خيبة أمله الكبيرة لأن المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي كان من المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، قد تأجل دون مبرر وجيه.

والجزائر ملتزمة التزاماً راسخاً بالتنفيذ الفعال لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط من أجل تخليص المنطقة من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وتتوجه بالشكر إلى الميسر، السيد لايفاء، على جهوده، وتحث جميع الأطراف المعنية على التأكد من استيفاء الشروط اللازمة لكي يمكن لهذا المؤتمر أن يعقد في أقرب وقت ممكن وأن يحقق أهدافه المحددة.

وتسعى الدول النووية إلى تنفيذ برامج لتحديث ترساناتها النووية بغية الحفاظ على ما يسمى مصداقية الردع النووي لتحقيق أهداف منها حماية مصالحها الحيوية ومصالح حلفائها، والتصدي للتهديدات المزعومة والرد على الهجمات باستخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وعادة ما يستشهد بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق في الدفاع عن النفس لتبرير سياسات الردع هذه. حسناً. فلنتصور أن هذا التأكيد مقبول عموماً في القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الدولية. لكننا نود أن نعرف ما هو التهديد الذي يشكله إبرام اتفاق قانوني متعدد الأطراف يضمن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حق أي دولة في الدفاع عن النفس؟

وعلاوة على ذلك، لا يمكن الاستشهاد بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة دون أن تكون محفوفة بشواغل إنسانية، أو لتبرير استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول تخلت عن الخيار العسكري النووي.

إن علاقة النظام الحالي للضمانات الأمنية بسياسات الردع النووي أقوى بكثير من علاقته بالاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، ينهض هذا النظام بدور الأسلحة النووية، بدلاً من الحد منه. وفي السياق نفسه، من الصعب قبول نهج لا يعزز مصداقية نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وسلطته.

إن الأوضاع الأمنية الدولية الراهنة وخطورة عقيدة الردع تعزز اقتناعاً بضرورة إبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً يلبي الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبالنسبة لنا، يبدو أن مؤتمر نزع السلاح، بحكم ولايته، المكان المناسب لمعالجة هذه المسألة في إطار برنامج عمل كامل ومتوازن، وفي هذا الصدد، لا يزال الوفد الجزائري يعتقد أن المقرر CD/1864 المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ يتيح لنا أساساً نطلق منه صوب الاتفاق على برنامج عمل يقبله الجميع، وذلك بهدف إحياء الأعمال الفنية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين، السيد وو هايتاو.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تعدّ ضمانات الأمن السلبية مسألة مهمة للمؤتمر. وتعتقد الصين أن ضمانات الأمن السلبية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار الذي تُشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه، وصون الأمن الدولي وتحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية والتدمير الشامل لها.

أولاً، تتطلع الأغلبية الساحقة من الدول إلى التفاوض بشأن صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية وإبرامه. وفي عام ١٩٧٨، دعت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ ترتيبات فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتشير الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ إلى أن توفير الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة

قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من شأنه أن يساعد على تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ونصت خطة العمل التي أُنقِص عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ صراحة على أنه ينبغي للمؤتمر، على أساس برنامج العمل المعتمد، أن يبدأ أعماله الفنية بشأن ضمانات الأمن السلبية في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، يعدّ توفير الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن ملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خطوة وسطى مهمة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي مقابل التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استحداث أسلحة نووية أو حيازتها، ينبغي أن تحصل على ضمانات أمن سلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وستفرض التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بمبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأخرى الحائزة لها وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة لها إلى الحد بفعالية من خطر الحرب النووية وتهيئة الظروف اللازمة لزيادة تعزيز نزع السلاح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي الكامل والشامل.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها تتعلق باحترام الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ودعمها. ومع الأخذ في الحسبان الظروف المحلية، تبذل المناطق والبلدان المعنية جهوداً من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس مشاورات واتفاقيات طوعية، وهذا الأمر يشكل مساهمة مهمة وإيجابية للمساعدة على منع انتشار الأسلحة النووية والمضي قدماً في عملية نزع السلاح النووي الدولي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تتعهد بصدق بالوفاء بالالتزامات الملزمة قانوناً في هذا الصدد، ولا سيما الالتزامات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل سوياً من أجل تعزيز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ودعمها.

ورابعاً، ينبغي للمؤتمر أن يبدأ أعماله الفنية في أقرب وقت ممكن بهدف إبرام صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية. ومسألة ضمانات الأمن السلبية جاهزة للمناقشة في إطار المؤتمر. ومنذ تسعينات القرن الماضي، دأبت الجمعية العامة على اتخاذ قرارات كل عام تدعو المؤتمر إلى الشروع في مفاوضات بشأن وضع صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية. وعقد المؤتمر في السنوات المتتالية، لجنة مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية، أجرت دراسة وافية لمسائل محددة مثل القنوات والخطوات الممكنة الكفيلة بتحقيق ضمانات الأمن السلبية. وقد وضعت اللجنة المخصصة العديد من المقترحات المفيدة وأرست أساساً متيناً للتفاوض على صك قانوني بشأن المسألة وإبرامه. وينبغي للمؤتمر أن يبدأ أعماله الفنية في أقرب وقت ممكن على أساس تلك الجهود.

لا يزال موقف بلدي بشأن ضمانات الأمن السلبية واضحاً ومتسقاً. ومنذ حيازة الصين للأسلحة النووية لأول مرة، التزمت بمبدأ ألا تكون الصين الدولة البائدة باستخدام

الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف كان، وتعهّدت بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية تحت أي ظرف كان. وتدعم الصين التعجيل ببدء الأعمال الفنية في إطار المؤتمر بغية إبرام صك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهي متحمسة لقبول أي اقتراح أو إجراء من شأنه أن يساعد على تحقيق تقدم في هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر إلى سفير الصين على بيانه. والآن أدعو ممثل الهند، السيد فيبول، إلى أخذ الكلمة.

السيد فيبول (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أشكركم على هذه الفرصة لكي نعرب عن آرائنا بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهي مسألة ظلت مدرجة على جدول أعمال المؤتمر منذ عام ١٩٧٩. ودعت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتشكل الأسلحة النووية أكبر خطر على البشرية وعلى السلم والاستقرار الدوليين، وأفضل ضمان ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. وظل موقف الهند ثابتاً فيما يخص دعمها لنزع السلاح النووي العالمي، في إطار التزامنا بمبدأ استخدام الحد الأدنى من الردع النووي على نحو موثوق به، فقد اعتمدنا سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن على استعداد لترجمة هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف.

وثمة دعم أكبر في المشهد الدولي الحالي لاتخاذ خطوات تدريجية من أجل تحريم الأسلحة النووية، والتي نعتقد أنها ضرورية لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونرى أن تحريم الأسلحة النووية لن يؤدي إلى اختفاء الأسلحة النووية بين عشية وضحاها؛ بل سوف يكون عملية تساعد على تذليل الطريق نحو بلوغ هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ومن المهم في هذا الصدد اتخاذ التدابير التي ترمي إلى الحد من المخاطر النووية الناشئة عن استعمال الأسلحة النووية استعمالاً عارضاً أو غير مأذون به، وزيادة القيود المفروضة على استعمال الأسلحة النووية.

وتعبر القرارات التي اتخذناها في اللجنة الأولى عن بعض الأفكار بشأن الحد من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية وبشأن تحريمها. وطيلة ما يزيد عن ثلاثة عقود صوتت اللجنة الأولى لصالح قرار مقدم من الهند يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض على اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية. وقد أيد أيضاً عدد كبير من الدول القرار الذي قدمته الهند في اللجنة الأولى بشأن الحد من الخطر النووي. واقترحت الهند في ورقة العمل التي قدمتها (CD/1816) أيضاً تدابير محددة، بما في ذلك وضع اتفاق دولي بشأن "عدم المبادأة بالاستخدام".

وأيدت الهند بوصفها عضواً في مجموعة الـ ٢١ إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن إعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية باعتباره مسألة ذات أولوية. وسيكون التفاوض في إطار المؤتمر بشأن ذلك الصك تكملة لتدابير أخرى ترمي إلى الحد من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية وتحسين المناخ الدولي من أجل تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبهما. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع سائر أعضاء المؤتمر نحو تحقيق هدف إنشاء هيئة فرعية للتفاوض بغية التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه. وأدعو الآن ممثلة الجمهورية العربية السورية، السيدة عيسى، إلى أخذ الكلمة.

السيدة عيسى (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس، على اعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلادي تحت رئاستكم، نود بداية أن نتوجه إليكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح ونتمنى لكم النجاح في أعمالكم. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ستساهم بشكل إيجابي في تقدّم أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، طالما استمر وجود الأسلحة النووية، فإن خطر انتشارها واستخدامها أو التهديد باستخدامها سيظل قائماً. لذلك، فإن إزالتها بشكل كامل هي الضمانة الوحيدة للقضاء على هذا الخطر. وريثما يتم ذلك، فإننا نؤكد على الحاجة الملحة للتوصل إلى صك عالمي غير مشروط ملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، الأمر الذي لا بد من الاعتراف به كحق مشروع للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، ولا سيما في ضوء القلق البالغ إزاء استمرار وجود العقائد العسكرية التي تستند إلى تعزيز وتطوير سياسات التحالف العسكري المتعلقة بالردع النووي، والتي تجيز استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، إننا إذ نرحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كإجراء إيجابي نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، ريثما يتحقق القضاء التام على كافة الأسلحة النووية، نؤكد مجدداً على الحاجة الملحة للتعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدت بتوافق الآراء. وإذ نكرر قلقنا العميق إزاء تأجيل عقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان من المتوقع أن يعقد في فنلندا عام ٢٠١٢، وفقاً لقرارات مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار لعام ٢٠١٠، نعيد التأكيد على رفضنا لكافة الذرائع التي قُدمت لتبرير تأجيله، وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥، المتعلق بالشرق الأوسط. ونذكر بأن إنشاء هذه المنطقة في

الشرق الأوسط يختلف عن إنشاء مناطق خالية أخرى منزوعة السلاح النووي، حيث إن مرجعية إنشاء هذه المنطقة تستند إلى قرار الشرق الأوسط المعتمد في إطار صفقة التمديد اللاتحائي لمعاهدة منع الانتشار النووي، والذي على أساسه قبلت الدول العربية بهذه الصفقة والدول الودية للاتفاقية قبلت بهذا الفهم في حينه. ووفقاً لذلك أيضاً، فإن إنشاء هذه المنطقة يشكل مسؤولية على عاتق المجتمع الدولي وهو حق للمنطقة. كما نود أن نؤكد بأن الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة على الأسلحة النووية، إما بشكل أحادي أو في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تُعتبر إعلانات غير كافية، حيث إن هكذا ضمانات مشروطة وتخضع لقيود جغرافية محدودة، ولذلك لا يمكن أن تحل محل صك دولي ملزم قانوناً وغير مشروط يوفّر الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. لذلك، نؤكد على ضرورة بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى هكذا صك، والذي يجب أن يكون خالياً من أي غموض، وأن يستجيب لمصالح كافة الدول، وذلك من خلال برنامج عمل شامل ومتوازن يتعامل مع المسائل الرئيسة الأربع على جدول أعمال المؤتمر بشكل متساوٍ. شكراً السيد الرئيس.

السيد كازناكلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسأحاول أن تكون مداخلتي موجزة قدر الإمكان، لأن آراء وفدي معروفة جيداً لدى المؤتمر.

تؤيد تركيا في المقام الأول وضع صكوك دولية ملزمة قانوناً من شأنها أن تكفل عدم استعمال الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لها ضد الدول غير الحائزة لها.

وفي الواقع، دعت تركيا، إلى جانب العديد من الأعضاء الآخرين في المؤتمر، مراراً وتكراراً إلى أن تعطي الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستساعد هذه الضمانات، دون شك، على تعزيز نظام عدم الانتشار.

وفي رأينا، فإن مسألة ضمانات الأمن السلبية راسخة بقوة في نظام معاهدة عدم الانتشار. وأتد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوافق الآراء بشأن الضمانات الأمنية التي تمنحها بشكل انفرادي كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودعا إلى النظر في تدابير إضافية، بما في ذلك صكوك دولية ملزمة قانوناً. وأشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ أيضاً بالتحديد إلى ضمانات الأمن السلبية. وفي هذا الصدد، من واجبنا جميعاً أن ننفذ المواد ذات الصلة من خطة عمل عام ٢٠١٠، تحديداً الإجراءات ٧ و ٨ و ٩.

وترى تركيا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يؤدي دوراً هاماً في تعزيز السلم الإقليمي والعالمي. وهي وسائل مهمة لتحقيق الأمن والثقة.

وتشعر تركيا بخيبة أمل إزاء قرار تأجيل المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ قد توقع انعقاده العام الماضي. ويحدو تركيا أمل صادق في أن يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، لأن هذه المبادرة لن تمثل تدبيراً مهماً لبناء الثقة في هذه المرحلة الحرجة في الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضاً حافزاً كبيراً لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولهذا الغرض، ندعو جميع الدول إلى أن تعتمد نهجاً بناءً وتبذل جهوداً صادقة من أجل تنظيم المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وتقدر تركيا الجهود التي يبذلها الميسر، السفير ياكو لايفافا من فنلندا وفريقه، وتواصل دعمها الكامل لهذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه. الآن أعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد راي جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم، بالنيابة عن وفدي، على توليكم رئاسة المؤتمر. وأؤكد دعم وفدي لكم وتعاونهم معكم. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لسلفكم، سفيرة الهند، على إخلاصها وتفانيها في عمل المؤتمر.

في الواقع، طلب وفد بلدي الكلمة للتعليق على بيان الاتحاد الأوروبي. وفي المقام الأول، يرفض وفدي رفضاً باتاً بيان الاتحاد الأوروبي. فحسبما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناسبات عديدة، فإنها لم تعترف أبداً بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن أول خطوة قوية وحاسمة اتخذناها دفاعاً عن النفس كانت تماماً للدفاع عن سيادة البلد وكرامة الأمة في مواجهة التهديدات النووية المفرطة من معتدين أجنبي.

ومع ذلك أعرب الاتحاد الأوروبي مرة أخرى في بيانه عن نهجه أحادي الجانب فيما يخص مسألة شبه الجزيرة الكورية. إن تحيزه لا يقدم أي مساعدة إلى حل المسألة بل يسفر فقط عن نتائج سيئة تتمثل في تحريض طرف على الآخر. ويغتنم وفدي أيضاً هذه الفرصة لحث الاتحاد الأوروبي وتلك البلدان على معالجة مسألة شبه الجزيرة الكورية على أساس غير متحيز بدلاً من الكلام بصورة سلبية عن التدابير الحاسمة التي اتخذها بلدي مؤخراً دفاعاً عن النفس.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو نتيجة التهديد الناجم عن وجود الأسلحة النووية. لكن من المؤسف أن بعض البلدان تميز بين وجود الأسلحة النووية وانتشارها، وتصر على تشديدها على مسألة عدم الانتشار وحدها. والآن، فإن السياسات الاستبدادية المتعلقة بالأسلحة النووية التي تقوم على الكيل بمكيالين قد اختصرت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من اتفاقيات نزع السلاح في مجرد وثيقة غير مجدية تفتقر إلى القوة الملزمة - وهي

وسيلة مضمونة لإغراق العالم في سباق التسلح النووي. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر لاعتراض بعض البلدان على الأنشطة النووية السلمية الخاصة ببلدان تبغضها، ولا تفي في الوقت ذاته بالتزاماتها بنزع سلاحها النووي.

إن الاستخدام السلمي للترسانات النووية ليس ميزة ممنوحة لبلدان محددة ولكنه يشكل حقاً مشروعاً للدول ذات السيادة. ويمكن القول إن تقديم ضمانات الأمن السلبية أمر ضروري لوجود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتعزيز عملية نزع السلاح النووي في جميع أنحاء العالم. وتطلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضمن دون شروط للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في جميع الحالات. وطيلة السنوات الستين الماضية، ومنذ أن ظهرت الأسلحة النووية، أعلنت فرادى الدول الحائزة للأسلحة النووية في المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، التزامها بأن تضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. بيد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لها الحرية في النكوص عن التزاماتها في أي وقت، إذ إنها التزمات من جانب واحد وغير مشروطة وغير ملزمة قانوناً. وتدلل جميع هذه الوقائع على أن الالتزامات النووية الحالية لا يمكنها أبداً أن تفعل سوى القليل لحل المشكلة. لذلك، ترى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن من الأهمية بمكان وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية.

السيد أكروم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة خلال رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وظل مؤتمر نزع السلاح يناقش منذ عدة سنوات حتى الآن الحاجة إلى وضع ترتيبات دولية فعالة ملزمة قانوناً لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتأتي هذه المسألة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد مسألة نزع السلاح النووي. وهذا الأمر معترف به في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح لعام ٢٠٠٨. وقد أعربت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينات من القرن الماضي عن طلبها ل ضمانات أمن سلبية، وقد تبلور الطلب في عام ١٩٦٨ أثناء المرحلة الختامية للمفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورأت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) غير كافية. وظل طلب الحصول على ضمانات قائماً ومستمراً إلى اليوم.

وتم التأكيد مرة أخرى على هذا الطلب في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. واعتبرت معظم الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الإعلانات الصادرة عن أربع من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في تلك الدورة، ولاحقاً في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، والتي أشير إليها في قرار

مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) أيضاً غير كافية ومتحيزة وغير منصفة. وقد عالج مؤتمر نزع السلاح واللجنة المعنية بنزع السلاح السابقة له هذه المسألة طيلة أكثر من ٣٠ عاماً. وظلت باكستان تتصدر منذ عام ١٩٧٨ الجهود المبذولة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح للحصول على ضمانات ملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا تزال باكستان ملتزمة بضمانات الأمن السلبية على الرغم من أنها أصبحت دولة حائزة للأسلحة النووية، وأعلنت أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونحن على استعداد للتفاوض من أجل إبرام معاهدة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وكل عام تعتمد الجمعية العامة قراراً تقدمه باكستان يدعو إلى إعطاء ضمانات فعالة وذات مصداقية وملزمة قانوناً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأوصى القرار الذي اعتمد العام الماضي مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح بالشروع في مفاوضات مكثفة بهدف التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن ضمانات الأمن السلبية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لهذه الدعوة بغية استكمال الأعمال غير المنجزة. ونرى أن ثمة أسساً منطقية عديدة تحتم وضع صكوك ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، وأود الآن أن أتبادل الرأي معكم ومع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأنها. إن ميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويمتد هذا الالتزام ليشمل الأسلحة النووية. والحق في الدفاع عن النفس، في هذا السياق، مقيّد. إن خيار استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ليس خياراً غير سديد من الناحية الاستراتيجية فحسب، لكنه أيضاً غير مقبول أخلاقياً وخيار بغض في حقيقة الأمر. إن الضمانات الإيجابية والسلبية المقدمة حتى الآن تعتبر مشروطة وغير ملزمة، ولا تتجاوز كونها مجرد إعلانات سياسية. ويمكن للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تعزز ضمانات الأمن الممنوحة للدول، لكن لا تحل محلها. فالدول الواقعة في هذه المناطق لا تتمتع بضمانات منيعة. وثمة دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية قدمت ضمانات أمن سلبية غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ودول المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتفترض معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية أنه من خلال تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، فإن لها الحق في الاحتفاظ بالأسلحة النووية ما دام أن نزع السلاح النووي الكامل لا يزال مفتوحاً بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي حين أنه من المؤسف أن تعزيز الأمن المشترك من خلال نزع السلاح النووي الكامل على نحو ما دعت إليه الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لا يزال بعيد المنال، فإن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن توفر الأمن، ولا سيما للبلدان التي لا تشكل جزءاً من أي تحالف عسكري، ولا تستفيد من الردع النووي الموسع. إن ضمانات الأمن السلبية لا تفرض تكاليف على الدول الحائزة للأسلحة النووية، لأنها لا تضع أي عبء إضافي على

عاتقها فيما يخص نزع السلاح النووي، والحد من الأسلحة النووية أو الحد من القيود الأمنية. ونعتقد أن وضع ترتيبات فعالة بشأن الضمانات الأمنية السلبية يمكن أن يشكل تدبيراً رئيسياً من تدابير بناء الثقة في ظل توتر الظروف الدولية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وكذلك فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويمكن أن تسهم ضمانات الأمن السلبية في الحد من الخطر النووي. ويمكن أن تحد من التهديدات التي تنشأ من العقائد الجديدة لاستعمال الأسلحة النووية، وأن تسهل المفاوضات بشأن المسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن شأن ضمانات الأمن السلبية أن تساعد على وضع لبنات المفاوضات التي ستجرى في المؤتمر بشأن القضايا الأساسية الثلاث: نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويمكن أن يبدأ العمل الفني على أساس أي من مشروعي النصين اللذين قدما في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٩ - مشروع النص CD/10 الذي قدمته باكستان أو مشروع النص CD/23 الذي قدمته مجموعة الـ ٢١. ولهذه الأسباب، يعتقد وفد بلدي أنه لا خلاف في أن ضمانات الأمن السلبية مناسبة للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة. ويجدر التفكير في سبب عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء العمل الفني بشأن الضمانات الأمنية السلبية على الرغم من الدعم الأقاليمي الساحق على النحو المبين في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبيانات مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول التي تعارض إنشاء هيئة فرعية للتفاوض بشأن ضمانات الأمن السلبية أن تحدد بوضوح موقفها وتحمل المسؤولية إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أكرم على بيانه. والآن أعطى الكلمة للسيد فاسيلييف من الاتحاد الروسي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم منصبكم وأؤكد لكم استعداد وفد بلدي لمساعدتكم في عملكم بأي شكل من الأشكال.

وروسيا على استعداد للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، تمشياً مع أحكام عقيدتنا العسكرية.

إن مسألة الضمانات الأمنية ذات أهمية بالغة في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن بين المهام الرئيسية لجميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفير هذه الضمانات وتطبيقها. وتؤيد روسيا باستمرار رغبة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تحوز أسلحة نووية في الحصول على هذه الضمانات. ونحن نعتقد أن تحقيق هذا الهدف يشجع تطبيق المعاهدة على الصعيد العالمي، ويعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويحسن الثقة في العلاقات بين الدول وإمكانية التنبؤ بها.

وفي عام ١٩٩٥، شاركت روسيا وقوى نووية أخرى في تقديم القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي نص على منح ما يعرف بالضمانات الأمنية الإيجابية وأحاط علماً بالإعلانات الوطنية الصادرة عن الدول النووية بشأن الضمانات السلبية. ولقد أكدنا التزاماتنا مراراً، ونؤكد مرة أخرى الآن.

وقد أصبحت التزامات الدول النووية فيما يتعلق بالضمانات السلبية ملزمة قانوناً من خلال البروتوكولات الملحقّة بالمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد وقعت روسيا وصدقت على تلك البروتوكولات الملحقّة بمعاهدة تلاتيلوكو، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة بليندابا. وقدمنّا أيضاً ضمانات أمنية إلى أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان مقابل تخليها عن الأسلحة النووية. ومع دخول معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ في ربيع عام ٢٠١١، تحتفظ مذكرة بودابست بصحتها القانونية.

ونحن نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونعطي الأولوية إلى منحها الطابع الرسمي في القانون الدولي، ونحن على استعداد للتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك مع وضع أحكام تقليدية من شأنها أن تحمي مصالحنا الوطنية.

وندعم الجهود التي تبذلها منغوليا من أجل تعزيز مركزها غير النووي. وتعهّدت روسيا في إطار معاهدة ثنائية أبرمت مع منغوليا، باحترام هذا المركز وتوفير الضمانات ذات الصلة. كما انضممنا أيضاً إلى الإعلان المشترك المقدم من الدول النووية والذي تعترف فيه بمركز منغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، والذي وُقّع على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهكذا، قدمت روسيا حتى الآن ضمانات أمنية ملزمة قانوناً إلى أكثر من ١٢٠ دولة. وسيزداد هذا الرقم بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ونحن على استعداد للعمل من أجل توسيع نطاق هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها، ونؤيد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى التي أبرمتها هذه الدول. وندعو جميع الدول النووية إلى تقديم الدعم إلى معاهدة سيميپالاتنسك وتوقيع البروتوكول الذي يمنح ضمانات أمنية إلى الأطراف فيه.

ومن المهم أن تطبق عملياً فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، تمشياً مع القرارات التي اتخذت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ونحن مقتنعون بأن اتخاذ إجراء فوري لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الفكرة من شأنه أن ييسر حل شامل لمسائل عدم الانتشار، ودعم السلم والاستقرار في تلك المنطقة دعماً فعالاً. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا العميق لأنه على الرغم من تلك القرارات، لم يعقد المؤتمر بشأن هذه المنطقة في

عام ٢٠١٢. ويوصفنا أحد المشاركين في تقديم القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، وأحد المنظمين للمؤتمر المخطط عقده، نحن نعمل بجهد للتأكد من عقده في القريب العاجل، بالتعاون الوثيق مع جهات أخرى تشترك في رعايته والمنسق الخاص، ياكو لايفاف.

ويضطلع مؤتمر نزع السلاح بولاية تتمثل في العمل على مسألة الضمانات الأمنية تمشياً مع صفته الفريدة كمحفل متعدد الأطراف معني بنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً تأييدنا للقرار الذي اعتمد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بتعجيل الشروع في المناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن ضمانات الأمن السلبية في إطار برنامج عمل هذا المحفل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فاسيلييف على بيانه. وأدعو الآن السفير أويارس من شيلي إلى أخذ الكلمة، وهو آخر متكلم على قائمتي.

السيد أويارس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي آخذ الكلمة في ظل رئاستكم، ونعرب لكم عن تعاوننا الكامل. وأتوجه لكم بالشكر على إتاحة الفرصة لي لكي أتبادل معكم بعض الملاحظات بشأن مسألة ظلت على جدول الأعمال منذ عام ١٩٧٩.

ولدينا مجموعة كبيرة من القرارات والبيانات بشأن هذه المسألة عمرها أكثر من ٣٠ عاماً. وهي موضوع أشير إليه صراحةً في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من برنامج عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقُدِّمت اقتراحات محددة بصورة منهجية بشأنها في اللجنة الأولى للجمعية العامة. وهذه حقيقة سياسية. ونرى في ضمانات الأمن السلبية شكلاً من أشكال الحماية المؤقتة التي يمكن إلغاؤها. ونحن نعلم أن الضمان الوحيد الحقيقي هو النزع التام والمتحقق منه للسلاح النووي. ولكن ما لم نستفد من الظروف السائدة والمناخ السياسي الذي يفضي إلى تحقيق ذلك الهدف النهائي، ينبغي للمؤتمر أن يركز على كيفية التوصل إلى اتفاق من خلال صك عالمي ملزم يعطي ضمانات دائمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وقد تخلت شيلي عن استحداث الأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها. ونحن جزء من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، ولذلك نحن على يقين بأن هذه المبادرات توفر قيمة مضافة من الثقة والجهود الفعالة المتعددة الأطراف. وتتمتع وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بخبرة في هذا المجال ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية ضماناً يمكن أن يكون له أثر عالمي بل ينبغي له ذلك. ويجب أن يكون لدى الدول التي وضعت ثققتها في نظم الحماية المتعددة الأطراف يقين قانوني، ويجب أن يمثل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في هذا السياق، ضماناً للبلدان التي تخلت عن الأسلحة النووية. وينبغي أن نتفق على إنشاء هيكل لصك ملزم وآلية مراقبة بما في ذلك تدابير للتحقق والتعاون الفعال. وترتكز

ضمانات الأمن السلبية على مسارات تفكير عديدة تستند إلى ميثاق هذه المنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بفكرة الأمن البشري. ومن الناحية الواقعية، فإننا ندرك أن هناك عناصر أخرى ينطوي عليها تحليل هذه المسألة، ولكن ينبغي ألا تمنعنا من مواصلة أعمال هذا المؤتمر.

وأود أن أحتتم فأقول إننا نعتقد أن مؤتمر أوصلو المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد مؤخراً ذو أهمية في هذا السياق. وقد أرسل المؤتمر، إلى حد ما، إشارة مؤكداً على ضرورة أن تعالج هذه المسألة المهمة لهذا المؤتمر بطريقة شاملة وملزمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أويارس على بيانه. أرى أن وفد جمهورية كوريا يطلب الكلمة.

السيد بارك يونغويو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. وأؤكد لكم دعم وفدي التام لكم وتعاونكم الكامل معكم.

ويرى وفدي أن أحد السبل العملية والمهمة للتصدي لمشكلة الانتشار النووي هو التخفيف من حدة الشواغل الأمنية المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طريق تزويدها بضمانات الأمن السلبية. لكن ينبغي ألا تمنح هذه الضمانات إلا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمثل امتثالاً مخلصاً للالتزامات عدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويود وفدي أن يحيط علماً بأن مندوبي الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا يؤكدون مجدداً دعمهم الكامل لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

ويحدونا أمل صادق في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفي بالتزامها بموجب البيان المشترك للمحادثات السادسة لعام ٢٠٠٥ والتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي اعتمدت بتوافق الآراء في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. أرى أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يطلب الكلمة.

السيد راي جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتوجيه بضع الكلمات إلى وفد كوريا الجنوبية، لأنها استفزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا المحفل.

ويود وفدي أن يقول لوفد كوريا الجنوبية بوضوح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت رفضاً قاطعاً جميع قرارات الأمم المتحدة ضدها، على نحو ما قمنا به تماماً من قبل عندما أعلننا أننا لم نعترف قط بهذه القرارات التي اتخذت ضدنا.

إن كوريا الجنوبية ترى في تزلفها للولايات المتحدة ومواجهة أبناء جلدتها وسيلةً لاستمرارها في البقاء. والآن، كما تعلمون جيداً، تقف كوريا الجنوبية ضد أبناء جلدتها بالتواطؤ مع القوات الأجنبية بغرض العدوان، ويشكل ذلك سبباً رئيسياً في تصاعد التوتر بين الشمال والجنوب، وزيادة خطر نشوب الحرب النووية في شبه الجزيرة الكورية.

إن تزايد التوتر هو نتيجة لا مفر منها. وتداهن كوريا الجنوبية بصورة عمياء الولايات المتحدة في سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي بذلك تحيل كل ما تفعله إلى استفزاز وفي الآن ذاته تعجل من المواجهة. إن كوريا الجنوبية، نفسها وليس غيرها، من بادرت إلى حض مجلس الأمن على اختلاق قرار بهدف التضييق على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصادياً. وكوريا الجنوبية هي أيضاً من نظمت تدريبات لهجوم نووي استباقي غير محدد الأهداف إلى جانب الولايات المتحدة في الوقت الذي تصرخ لمواجهة ما يسمى بالاستفزاز من الشمال، وتطلق ما يسمى إنذاراً قوياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. هل يريد وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أنه لا يوجد أحد.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لكم، زملائي الموقرين، على البيانات التي بيّنت مواقفكم والتطورات الأخيرة بشأن ضمانات الأمن السلبية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء على بعض النقاط البارزة التي أثّرت خلال مناقشة اليوم بشأن ضمانات الأمن السلبية، على النحو التالي.

رأت بعض الوفود أن أفضل طريقة للتعامل مع مسألة ضمانات الأمن السلبية هي من خلال المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة فضلاً عن تشجيع إنشاء المزيد من هذه المناطق، وفي هذا الصدد فهي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

ورأت وفود عديدة إن البيانات والتطمينات القوية من الدول الحائزة للأسلحة النووية على قدر بالغ من الأهمية لضمان السلم والأمن الدوليين. وشددت الوفود على أنه لا يمكن تأمين ضمانات الأمن السلبية بالوعود السياسية؛ ولذلك فهي تدعو على وجه الاستعجال إلى وضع صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية وتؤيد التفاوض على معاهدة بشأن هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وقبل اختتام هذه الجلسة العامة، أود أن أتبادل معكم خطط إندونيسيا فيما يخص الأنشطة التي ستجرى أثناء عطلة مؤتمر نزع السلاح التي ستدوم ستة أسابيع.

أشارك بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح في مشاورات مع الدول الأعضاء للتماس الآراء بشأن أنسب الخطوات للنهوض بمؤتمر نزع السلاح. وأعترض أن أوصل مشاوراتي أثناء العطلة. وخلال المشاورات التي أجريتها في الأسبوعين الماضيين شجعتني بعض الدول الأعضاء

على أن أحاول إعداد مشروع أولي لبرنامج عمل بالاستعانة بمشروع برنامج العمل السابق كمرجع. وأعربت بعض الوفود الأخرى عن تأييدها لي إذا حاولت إعداد هذا المشروع الأولي، لكنها أشارت أيضاً إلى أنها ستكون متفهمة إذا لم أتمكن في نهاية الأمر من التوصل إلى مشروع بتوافق الآراء بسبب الطابع المعقد والصعب الذي تتسم به المسألة. وأبدى البعض شكوكه إزاء ما إذا كانت الظروف الحالية ستسمح بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وسيتوقف مدى قدرة إندونيسيا على التوصل إلى مشروع برنامج عمل على نتيجة المشاورات التي ساجريها أثناء عطلة الأسابيع الستة لمؤتمر نزع السلاح.

وسأسعى إلى تحديد العناصر الممكنة لمشروع برنامج العمل أثناء مشاوراتي، وبالتأكيد سوف تأخذ إندونيسيا في الحسبان شواغل البلدان الأعضاء ومواقفها.

وإذا أشارت نتيجة تلك المشاورات إلى أنه من غير الممكن تقديم مشروع برنامج عمل، فسأحرص على معالجة ما تبقى من بنود جدول الأعمال - البنود ٥ و ٦ و ٧ - في الجلسات العامة. وستخصص الجلسة العامة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣ لتبادل الآراء بشأن بندي جدول الأعمال ٥ و ٦، "الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية" و "البرنامج الشامل لنزع السلاح". وستخصص الجلسة العامة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣ للبنود ٧ من جدول الأعمال، المعنون "الشفافية في مجال التسلح".

وعلاوة على ذلك، تخطط إندونيسيا لأن تعقد خلال عطلة المؤتمر حلقة دراسية غير رسمية وقت الغداء بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وسيكون موضوع الحلقة الدراسية استكشاف سبل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وفيما يخص المتحدث في الحلقة الدراسية، ما زلت في الوقت الحاضر أبحث مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أمر المتحدث المناسب في هذه الحلقة الدراسية.

ويتزامن توقيت الحلقة الدراسية مع انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، لكن ليس لها علاقة بذلك الاجتماع. وأتصور أن تعقد الحلقة الدراسية تقريباً بين ٢٥ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وسيتوقف تحديد التاريخ بدقة على توافر قاعة، وفور تلقي تأكيد من الأمانة بشأن التاريخ، ستوزع إندونيسيا الدعوات.

وتهدف الحلقة الدراسية إلى مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بالتغلب على الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح وكذلك إلى جمع أفكار جديدة يمكن أن تنتج عن مناقشة مفتوحة في سياق غير رسمي. كما تهدف إلى الإسهام في عمل مؤتمر نزع السلاح وفي العمل الرامي إلى وضع برنامج عمل. وستصدر نتيجة الحلقة الدراسية في تقرير عن الوقائع يبرز المناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية، وسوف يصدر التقرير كوثيقة رسمية من إندونيسيا إلى مؤتمر نزع السلاح، وسيتم توزيعها على جميع أعضاء المؤتمر وكذلك الجهات المشاركة بصفة

مراقب في المؤتمر. وسيدعى لحضور الحلقة الدراسية الأعضاء في المؤتمر والجهات المشاركة بصفة مراقب.

والمسألة الثالثة التي أود أن أتبادل الرأي معكم بشأنها في هذه المرحلة هي أن سفير الجمهورية التشيكية، ومنسق المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، قد وجّه إلي رسالة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ يطلب إلي، بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، أن أنظر في أمر الاجتماع بجميع أعضاء المجموعة خلال فترة رئاستي. وتجذب المجموعة الاجتماع بي بعد العطلة، في أيار/مايو ٢٠١٣.

هذا ما وددت أن أتبادل الرأي بشأنه معكم. هل يرغب أي من المنسقين أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، طلب الوفد الجزائري الكلمة لأنه يطلب ببساطة إيضاحاً بشأن الوثيقة التي تتوقعون تقديمها كوثيقة عمل لمؤتمر نزع السلاح عقب الحلقة الدراسية غير الرسمية المخطط عقدها في أيار/مايو. هل ستقدم تلك الوثيقة باسم إندونيسيا، بوصفها دولة عضواً، أم أنها ستقدم باسم الصين؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأقدم وثائق نتائج الحلقة الدراسية بوصفي عضواً في الوفد الإندونيسي، وليس بصفتي رئيساً للمؤتمر.

هل من بين الوفود من يريد أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً، لذا نكون قد وصلنا إلى نهاية الدورة، وأتمنى لكم جميعاً عطلة مثمرة خلال الأسابيع الستة المقبلة. وأتمنى لمن يحتفلون بعيد الفصح، عيداً سعيداً. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢ ظهراً.